

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتنا، وإلحاقاً برسائلنا العديدة السابقة ذات الصلة برفض إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحابها من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، واستمرارها بانتهاك القانون الدولي واتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤، واستمرارها بممارساتها الاستيطانية العدوانية الرامية إلى تهويد الجولان السوري المحتل وتغيير تركيبته الديمغرافية، غير آبهة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وآخرها قرار الجمعية العامة ٩١/٧٠، الذي أكدت فيه على عدم مشروعية بناء المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، وجددت مطالباتها لإسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني، والتكوين الديمغرافي والوضع القانوني فيه، وبشكل خاص الكف عن إقامة المستوطنات.

فقد قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلية، وفي انتهاك إسرائيلي جديد لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي، بمنح مستوطنات الجولان الأفضلية في صرف الميزانيات للبناء، وذلك بعد اجتماعها الاستفزازي الأخير في الجولان في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتشير الإحصائيات إلى زيادة عدد المستوطنين في الجولان، من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، حيث بلغ عددهم حوالي ٢١ ٨٥٠ مستوطناً، فيما يعيش حوالي ٢٤ ٥٣٥ مواطناً سورياً في خمس قرى عربية في الجولان السوري المحتل، منهم ١٠ ٤٨٥ مواطناً في بلدة مجدل شمس، و ٦ ٢٣٨ مواطناً في بلدة بقعاتا، و ٣ ٤٤٧ مواطناً في مسعدة و ١ ٩٥٠ مواطناً في قرية قنية، و ٢ ٤١٥ مواطناً في قرية العجر. ووفقاً للإحصائيات الجديدة لعام ٢٠١٦ فإن ١ ٥٨٠ مستوطناً جديداً قد انتقل إلى المستوطنات الإسرائيلية، حيث ازداد عدد المستوطنين، ففي مستوطنة "بني يهودا" ازداد العدد من ٩٦٨ إلى ١ ٢٧٤ مستوطناً، وفي مستوطنة "أودوم" ازداد العدد من ٨٤ إلى



١٦٨ مستوطنا، وفي مستوطنة "حاد نيس" ازداد العدد من ٢٨٦ إلى ٩٠٨ مستوطنين، وفي مستوطنة "مافو حما" ازداد العدد من ٢٧٦ إلى ٥١٣ مستوطنا، وفي مستوطنة "أفني إيتان" ازداد العدد من ٤٩١ إلى ٧٢٩ مستوطنا. وتقوم حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتقديم عدة امتيازات من أجل ترغيب المستوطنين على الإقامة والعيش في الجولان السوري المحتل، مثل إعفائهم من الضرائب، وإقامة مشاريع زراعية وغيرها، كل ذلك بهدف تغيير الواقع الديموغرافي للجولان السوري المحتل.

كما أعلن رئيس بلدية مستوطنة "كتسرين" في الجولان السوري المحتل، مؤخرًا، عن مخططات لبناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية جديدة فيها، مشيرًا إلى أن هذا التوسع يأتي بمناسبة الذكرى الـ ٤٠ لبداية الاستيطان في "كتسرين"، ونود الإشارة هنا إلى أن رئيسة وزراء الاحتلال الإسرائيلي "غولدا مائير"، قد قررت عام ١٩٧٣ بناء "مدينة إسرائيلية في الجولان"، حيث تم اختيار إقامتها على أنقاض القرى السورية التي تم إزالتها عن الأرض، وهي قصرين والشقيف والدورة. وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ بدأ المستوطنون بالاستيطان فيها، وتعتبر "كتسرين" أول "مستوطنة إسرائيلية" في الجولان السوري المحتل، ويوجد فيها معظم المنشآت الاقتصادية والثقافية والعملية، مثل: "مركز رياضي وثقافي كبير"، ومعمل النبيذ "كروم الجولان"، ومعمل المياه المعدنية "مي عيدن"، ومعمل "حليب عميد"، و"مركز العلوم"، و"منتزه كتسرين العتيق"، و"مكاتب مؤسسة المسح الأثري في إسرائيل"، و"الجمعية الإسرائيلية للحفاظ على الطبيعة"، و"معهد أبحاث الجولان في إسرائيلي"، و"متحف كتسرين".

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن باتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الممارسات الإسرائيلية بشكل فوري، والضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وإلزام إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم